المنظور النسويّ والأمن العالميّ

صادق رشيد التميمي

الجندر أصبح قضية حيوية في صلب نقاشات نظرية الأمن العالمي الساعية إلى صياغة مفهوم الأمن الشامل عبر تحليل بنى الدولة التي في الأصل تم تشييدها على معادلة متلازمة بين النظام الأبوي- الذكوري وبين الحرب من جهة وتلازم هذه المعادلة مع العنف ضد النساء من جهة أخرى ،ذلك إن مفهوم الأمن الشامل لا يتضمن فقط مفهوم ضرورة غياب الخوف من اندلاع الحرب ولكن أيضا إقصاء واستئصال العلاقات المهيمنة داخل المجتمع من أجل تشييد علاقات قائمة على عدالة التنوع الاجتماعي في إدارة المجتمع.

إن العلامة البارزة للدولة الحديثة هي أن مؤسساتها تم تصميمها لكي تستجيب للحاجات الأمنية من منظور ذكوري الذي يعرف ويفرض دور الرجل في الحرب باعتبار أن الحروب أصبحت مهمة الرجال وان إقصاء النساء من المشاركة في صناعة القرار نتيجة طبيعية، إذ تاريخيا وبشكل منتظم كانت الحاجات الأمنية لها أولوية قصوى وفقا لمنظور النظام الاجتماعي الأبوي في إقرار علاقة تحالف وترابط بين الحرب وبين بنى النظام الأبوي إذ طالما تم استخدام الحرب لتعزيز وتقوية دور الرجل وإدامة النوع القائم على النظام التراتبي في المجتمع ،وكنتيجة حتمية لذلك تم إضعاف دور المرأة في السياسة وكما يقول احدهم "النساء تم استبعادهن من حديث الحرب والرجال تم إبعادهم من حديث الأطفال".إن من الضروري أن تتم صياغة مفهوم الأمن وفقا لحاجات الجماعات الضعيفة داخل المجتمع .إن سؤال المنظور النسوي للأمن العالمي برز من اجل إعادة صياغة قضايا الأمن من حيث الأولوية وكسر احتكار المنظور التقليدي لنظرية الأمن، واحد من هذه الأسئلة إن النقاشات حول مفهوم الجندر يذهب إلى أن التعارض بين النسوية والرجولة تم صياغتهما خلال تاريخ سياسي معقد وضع النساء في المجال الخاص والرجال في المجال العام المهيمن. إن الإدراك العام للاختلاف تأسس على أن الرجل حكيم وقوي ولديه فهم عميق أما النساء فضعيفات مذعورات عاطفيات وسلبيات هامدات وهذا ما يبرر إن من أصل ١٩٠ دولة فقط هناك واحد بالمئة رئيس أو رئيس وزراء من النساء إذ مازال هناك يقين راسخ لدى اغلب المجتمعات بما فيها المجتمعات الغربية بأن النساء بحاجة للحماية. في بعض البلدان كان الرجال الذين يرفضون الذهاب للحرب كانوا ينعتون بأسماء وأوصاف نسائية كتعبير عن الإهانة، فعلى سبيل المثال كانت قوات الأمن في مصر تسمي المعتقلين الإسلاميين بأسماء النساء كتعبير عن الإهانة والإذلال، هذا الموقف يعكس هيمنة البنى الذكورية في المجتمع. اختلافات النوع الاجتماعي والدور المناط به في زمن الحرب انسحب ليشيد له بناء اجتماعيا يستمد شرعيته من التشريعات التي تعيد إنتاج ميكانزمات وبنى اللاوعي التي غدت حقائق عالية الاستجابة تتحكم بنمط ومسار العلاقات الاجتماعية ،فالتمييز الضارب في قضايا متعددة كالأجر المتساوي وعدم العدالة في المساهمة في قوة العمل وعدم العدالة في بنى التملك ،والملكية كلها أمثلة على اختلالات فهمت على أنها بديهيات. على سبيل المثال بنى الدولة في إفريقيا قادت إلى حروب داخلية أنتجت عنفا واسع النطاق ضد النساء بما فيها عمليات اغتصاب واسعة رواندا والكونغو الديمقراطي مثالا، كما أن أغلبية اللاجئين بسبب الصراعات في القارة الإفريقية هم من النساء. المنظور النسوي وجه انتقادات لطبيعة البنى المصممة للسيستم السياسي والاجتماعي واحد من الأسئلة المهمة لهذا المنظور هو أن عدم عدالة علاقات النوع الاجتماعي هو مهم لإدامة الفاعليات العسكرية للدولة. النساء تم تهميشهن وقوض دورهن من حيث السماح لهن بنقل تجاربهن داخل بنى الدولة الحديثة.

المنظور الليبرالي يسعى إلى خلق المساواة بين الرجل والمرأة عبر التشريعات بخلق فرص عمل متساوية ،لذا يرى ضرورة دمج المرأة في الفاعليات والاتجاهات السائدة لمفهوم الأمن ،أما المنظور الراديكالي يركز على الاختلافات المشكلة والمؤسسة أكثر من عدم المساواة داعيا إلى تغيير اجتماعي جذري للعلاقات المتأصلة على مفهوم التمايز بين المجال العام والخاص للحياة. المفهوم الماركسي الذي يربط بين اضطهاد المرأة وبين الملكية الخاصة حيث أن عدم المساواة الاقتصادية هي جذر العنف ضد المجتمع وضد المرأة بشكل خاص وإدامة الاختلافات من اجل إدامة نظام الاستغلال وتأثير ذلك على الأمن العالمي. أما الواقعيون فيذهبون إلى أن الدولة الحديثة ولدت في الحرب وتم تعزيزها من خلال الحرب مما ضمّن الدولة مفاهيم الأمن التقليدي الذي تم تأسيسه على تجارب الذكورية وان التمسك بالنظام الأبوي برر على انه الحقيقة الملائمة للواقع،في الولايات المتحدة يستخدم المرشحون لمنصب الرئاسة سيرتهم العسكرية والاستشهاد بها كوسيلة للتأثير بالوعي الجماعي حيث استخدم ماكين سيرته العسكرية في فيتنام كوسيلة لكسب الأصوات،وفي دول الاتحاد الأوروبي إن النساء يكسبن اقل بخمسة عشر بالمئة من اجر الرجال. النظرية الليبرالية النسوية التي هي في تراجع الآن قبلت النظام التراتبي وركزت فقط على العنف ضد النساء ،والغريب إن موقف المحافظين والراديكاليين موحد من حيث أن قضية حظر البغاء في الدنمارك والسويد وكندا التي جرمت قوانينها ممارسة البغاء الأمر الذي قاد إلى تعرض حياة النساء إلى الخطر لبيع الهوى في الشوارع في حين إن استثمار الجنس عبر الانترنيت مازال مرتفعا،موقف المحافظين والراديكاليين يلتقي هنا إذ يبرر الرديكاليون الحظر تحت فكرة أن ممارسة البغاء يحط من قيمة النساء ويقوّض دورهن في ممارسة السياسة في حين يفترض محاكمة البغاء كظاهرة اجتماعية مرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي القائم على التناقض والمصمم لإدامة نظام جوهره عنف منتظم بشكل عام و ضد النساء بشكل خاص لايمكن فصله عن بقية أشكال العنف الموجه ضد النساء إذ وفقا للاشتراكيين إن المرأة تواجه صراعا مضاعفا.اللبراليون يجادلون بان الناس أحرار في شؤونهم الخاصة وعلى الدولة أن تنأى بنفسها بعيدا عن حريات الأفراد كما يقول جيمس ستيوارت ملو : إن سؤال الجنس كعرض اجتماعي حصيلة الاستئثار بالملكية غير موجود أصلا. كما أن القيود موجودة على شكل التواصل بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات الجندر في بعض المجتمعات حيث أن نظام تعدد الزوجات يأتي محصلة للاختلال في معادلة النوع الاجتماعي من حيث فرض إطار محدد للتواصل وقدرة نظام الملكية على طرح خيارات تكرس هذا الاختلال وقبول النساء على تبني هذه الخيارات باعتبارها ممكنا وحيدا للتواصل صمم اجتماعيا ضمن نسق قيم لايظهره على انه تمايز أو شكل اجتماعي وثيق الصلة بنظام وشكل الملكية.

في زمن الحرب تغدو العلاقة حتمية بين الحرب وجميع أشكال وتمظهرات العنف والتمييز ضد النساء حيث يغدون عرضة للخطف والاغتصاب والقتل باعتبارهن الفئة الأسهل استهدافا لتحقيق غايات متعددة إذ طالما تم اغتصاب النساء كسلاح حرب بشكل منهجي وتم استخدام الاغتصاب كوسيلة لإهانة العدو وإضعاف معنوياته القتالية ،مثال ذلك الاغتصاب الواسع النطاق في البوسنة عام ٩٢ ، إذ طالما كان الجنود يتصرفون على أن النساء ملكية تعود لهم كما أن الجيش الروسي استخدم الاغتصاب في ألمانيا بعد سقوطها كوسيلة لإبعاد الذكور من المدن. بعض الحكومات لجأت إلى سياسات أثرت في الوضع الاجتماعي للمرأة لتحقيق أهداف سياسية على سبيل المثال منح تسهيلات للزواج من ثانية كحوافز اقتصادية لإدامة تزويد الحرب بالرجال وكذلك للدمج الاجتماعي وعدم السماح بخيارات اجتماعية كامنة.

عندما خسر الاتحاد السوفيتي في الحرب أكثر من ٢٤ مليون شخص فرض سياسة تستهدف تحفيز النساء للحصول على حمل غير مشروع وعدم السماح بالإجهاض وسيطرة الإنجاب هذه السياسة تعاملت مع النساء على أنهن مصانع لتجهيز معدات حربية كما شكلت تراجعا عن طروحات النظرية الماركسية بخصوص تحرير المرأة.

من البديهي القول إن المسعى المتواصل في استغلال الاختلافات البايولوجية بين الرجل والمرأة لتبرير الدور المهيمن للرجل في الحرب وعزل النساء سياسيا وتهميشهن ومنحهن مجالا محددا يحتم تفكيك البناء الاجتماعي المشيد على هذه الاختلافات البايلوجية ورفض خضوع النساء لقدرهن البايلوجي الذي قوّض بالتطور التكنولوجي.

صناعة الإرهاب

علي نافع حمودي

لا يمكن لنا أن نتصور حدوث ١٢ تفجيرا مختلف الأنواع وفي أماكن متعددة دون أن نربط ذلك بالوضع السياسي بين شركاء العملية السياسية في البلد ، الملف الأمني مرتبط بالملف السياسي ، تلك باتت من بديهات الواقع العراقي منذ عام ٢٠٠٥ وحتى يومنا هذا على اعتبار إن العملية السياسية في البلد ابتدأت منذ ذلك العام .والأزمة السياسية مهما كانت بسيطة أو معقدة فإنها تلقي تبعياتها الخطيرة على أمن المواطن الذي يُستهدف يومياً. ومن الضروري هنا أن نشير إلى أن أحداث يوم الخميس الماضي حملت أكثر من رسالة في آن واحد،الرسالة الأولى أوحت بأن الانسحاب الأمريكي ترك فراغاً أمنياً كبيراً وعلى الجميع استثمار هذا الفراغ والانطلاق ليس بعمليات إرهابية غايتها الإرهاب بقدر ما أن الغاية الحقيقية تكمن بفرض إرادة مفادها بأن الحكومة العراقية تتحمل مسؤولية ما يحصل،ومن يتمعن بالبيانات الكثيرة التي صدرت من قبل القوى السياسية في البلد حول أحداث بغداد الأخيرة يستكشف بأن بعض القوى السياسية وجدت بأن هذه العمليات الإرهابية كشفت ليس ضعف الملف الأمني فقط بل طالبت هذه القوى الحكومة بالاستقالة لأنها فشلت في كشف هذا العدد الكبير من المفخخات والعبوات واللاصقات.

منطق سيكون مقبولاً الجنوح له فيما لو صدر بيان يندد بالعمليات الإرهابية وليس يرتكز عليها لتحقيق مأربٍ سياسي مكشوف جداً وهذا ليس دفاعاً عن الحكومة بقدر ما إنه يمثل واقعا مفروضا علينا جميعاً بموجب الشراكة القائمة الآن والتي يعدها البعض السبب الرئيسي في الفوضى التي تسود البلد على مختلف الاتجاهات سواء أكانت تشريعية أو تنفيذية. تفجيرات أحياء بغداد كانت عملية حسب اعتقادي أكبر من أن ينفذها تنظيم القاعدة الشبه منته ليس في العراق فقط بل في العالم بأسره، ومن يقف وراء هذه التفجيرات جهات متمكنة وتمتلك أدوات الرصد والتحليل والمرور من السيطرات ونقاط التفتيش دون أن يسألها احد أو يشكك فيها ، خاصة إن تجربة العراقيين مع الإرهاب اتضح الكثير من أوراقها وباتت لعبة مكشوفة خاصة إن ما حصل في تفجير مرآب مجلس النواب يجعل المواطن العراقي متيقنا من الإرهاب لم يعد بضاعة مستوردة بقدر ما إنه بات محلي الصنع ويُدار بعقلية سياسية تعرف جيداً كيف تختار المناطق والتوقيت.

ومما لا شك فيه أن الشارع العراقي انقسم لفريقين في تحليل ما حدث ، الفريق الأول يجد أن ما حدث تأكيد على ضلوع متهمين بالإرهاب من المسؤولين العراقيين، لاسيما إن بعض التصريحات في الأيام الأخيرة جنحت لتوقع فوضى ودماء عراقية ستراق،وهذا التوقع ربما يزيد الشكوك لدى هذا الفريق .

أما الفريق الثاني فيجد أن هذا العمل ربما يكون رسالة أمريكية مفادها أن خروجنا له ثمن، خاصة إن العراق كحكومة وشعب وقوى سياسية كان ومازال مصراً على خروج تام وشامل، وبالتالي فإن أنصار هذا الرأي يرجحون بأن تطلب بعض القوى السياسية العراقية التي تشعر بأنها مُهمشة من قبل الأغلبية،تطلب وجود حماية دولية لها بما يؤمن عودة الاحتلال ، قد يكون هذا الاستنتاج مبكراً ويصعب تصديقه أو تأكيده ، لكن نجد أن هذه الدعوات بدأت تلوح في الأفق خاصة إن البعض طالب فعلاً بتدويل قضية محاكمة الهاشمي على غرار محكمة الحريري،والبعض الآخر هدد بتدويل قضية الأقاليم، هذه التوجهات لا يمكن أن يقتنع بها المجتمع الدولي ما لم تكن هنالك خسائر بشرية،وإيقاع الخسائر البشرية سهل جداً في عراق ما بعد ٢٠٠٣ لأن الدم العراقي من السهولة سفكه طالما إنه يحقق ما يطمح له البعض.

كاريكاتير

■ عادل صبري

الشراكة وإنتاج الأزمات

ميعاد الطائي

أصبح من السهولة بمكان أن يدرك المواطن العراقي بأن كل ما يحدث في الساحة العراقية من أزمات وصراعات هو من تداعيات الشراكة التي أوصلتنا إلى المحاصصة الطائفية والسياسية والتي أدت إلى التنازع بين الأطراف السياسية وأمراء الطوائف الأمر الذي يساعد كثيرا على إنتاج الأزمات التي تحول دون أي تقدم حقيقي ،وأصبح المواطن العراقي اليوم يدفع ثمنها ، وما تفجيرات يوم الخميس إلا مثال حي على أن المواطن بدا يدفع ثمن الصراعات السياسية دماء زكية وأرواحا بريئة بغض النظر عن توصيفه الديني أو المذهبي أو القومي .

فلا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بين التفجيرات التي تعرضت لها العاصمة بغداد يوم الخميس الماضي وبين المستجدات التي طرأت على المشهد العراقي ونقصد هنا التناحرات السياسية الأخيرة وقضية اتهام طارق الهاشمي وإقالة صالح المطلك إضافة إلى عملية إتمام الانسحاب الأمريكي من العراق. فكل من تابع توقيتات الاعتداءات الإرهابية والأماكن العشوائية التي اختارها المجرمون يكتشف أنها تحمل أجندات سياسية تحاول التأثير على موقف الحكومة وتريد الضغط على إصرار المالكي على محاسبة المتهمين وتحاول أن تجعل هذه التفجيرات ورقة ضغط يقدمها البعض في الحوارات المرتقبة للقوى السياسية التي تريد أن تتفاوض ومعها ورقة التهديد بقتل الشعب العراقي في حال عدم تنفيذ إملاءاتها .

وهكذا تستمر الصراعات السياسية التي خلفتها الشراكة السياسية وتتصاعد وتيرتها لتصبح خطرا على أرواح المواطنين الأبرياء بعد أن كانت سببا في تأخير عجلة البناء والتقدم لسنوات طويلة . إلا أن ما يميز الاعتداءات هذه المرة أنها جاءت بعد خروج القوات الأمريكية من العراق أي بعد انتهاء الأعذار والحجج التي كان يتستر بها البعض في الداخل أو في الخارج بمقاومة المحتل ليصبح اللعب على المكشوف وليكتشف الجميع ان من يقف وراء الجرائم التي ترتكب في حق الشعب العراقي طيلة السنوات الماضية لا يريد سوى تحقيق مصالحه ولا يدافع إلا عن وجوده في السلطة بينما يرفع شعارات مزيفة في مقاومة المحتل أو الدفاع عن الطائفة والمذهب والحقيقة انه يدافع عن أطماعه ومصالحه الضيقة والدليل على ذلك انه يستهدف الشعب العراقي بكل طوائفه عبر تفجير الأسواق والمدارس والتجمعات البشرية التي تجمع مختلف مكونات الشعب . واليوم تشرع النوافذ على الكثير من الأسئلة أهمها هل ستنجح الجهة التي تقف وراء هذه الاعتداءات أن تستخدمها كورقة ضغط على الحكومة العراقية لا سيما ان الحكومة وقواتها الأمنية تعيش ضغط إثبات الوجود بعد الانسحاب الأمريكي ؟ وهل سينجح القضاء العراقي في هذه المرحلة الحساسة في إن يثبت استقلاليته ويقوم بواجبه بعيدا عن المساومات والصفقات السياسية التي يقوم بها الفرقاء السياسيون؟ لابد لنا ونحن نجيب على هذه الأسئلة من أن نعترف بان القوى السياسية قد ارتكبت العديد من الخروق الدستورية عبر السنوات الماضية حيث كانت إرادات قادة الكتل بديلا عن القانون وفوق الدستور وهذا أمر غاية في الخطورة وسيكون له تداعيات خطيرة إذا ما تكرر اليوم لأنه سيكون عرفا وظاهرة خرق دائم تذهب بنا بعيدا عن دولة المؤسسات الدستورية وتجعل البلاد تحت رحمة المبادرات والاتفاقات الجانبية والشخصية .

لذلك لابد من الفصل بين الصراعات السياسية المستمرة بين قادة الكتل وبين قضية اتهام الهاشمي باعتبارها من مسؤولية القضاء العراقي المستقل وهو وحده يجب أن يبت في القضية التي يجب أن تكون غير خاضعة للمساومات والصفقات السياسية التي مارسها السياسيون عبر السنوات الأخيرة من اجل أن نمنح فرصة للقضاء العراقي أن يثبت للعالم بأنه سلطة مستقلة وان البناء الديمقراطي في العراق نجح في الفصل بين السلطات .والاهم من كل ذلك أن يعرف الجميع أن لا احد فوق القانون وان دماء الشعب العراقي خط احمر على الجميع .

حكومة الأغلبية والتوافقات السياسية

محمد صادق جراد

هل ما زالت الحاجة قائمة للتوافقية السياسية في العراق أم أننا يجب أن نتوجه اليوم الى دولة المؤسسات الدستورية ونحتكم الى الدستور في حل القضايا المختلف عليها بعد ان أصبحت التوافقات مطية لخرق الدستور وعذراً للتدخل في عمل السلطات والمساومة على دماء العراقيين ؟

من اجل الإجابة عن هذه الأسئلة يجب ان نعترف بأن الجميع بات يدرك ان التوافق السياسي في العراق أصبح يزيد من اتساع المسافة بينه وبين نظام مؤسسات الدولة حيث أصبحت نتائج التوافق تتعارض مع بناء المؤسسة الدستورية وأصبحنا مع كل مبادرة جديدة للتوافق بين القوى المتناحرة نزداد بعدا عن دولة المؤسسات والمفاهيم الديمقراطية الجديدة ونزداد ترسيخا لمفاهيم المحاصصة الطائفية والصراعات السياسية على السلطة.

وفي الوقت الذي نشهد فيه وصول التوافقات السياسية إلى طريق مسدود وفي ظل تصاعد وتيرة الخلافات التي تعكسها التصريحات للأطراف المتناحرة تطفو على السطح بعض الحلول المقترحة من قبل هذه الأطراف ،حيث يتردد كثيرا مقترح حكومة الأغلبية السياسية ويعتقد اصحاب هذا المقترح بانه سيساعدنا على الخروج من النفق المظلم الذي وصلت إليه العملية السياسية التوافقية في العراق وإنه سيعمل على التخلص من المحاصصة التي لازمت التجربة العراقية منذ انطلاقها حيث جاء نظام المحاصصة حسب نظر البعض في حينه من اجل ملء الفراغ السياسي بعد سقوط النظام الشمولي في ٢٠٠٣ لعبور مرحلة خطيرة لم تكن فيها الأحزاب المتواجدة في الساحة قادرة على إدارة دفة البلاد لوجود تدخلات خارجية كانت تسعى لإفشال التجربة الديمقراطية من خلال دعم بعض الاطراف ودعم الإرهاب ومحاولة إثارة الفتنة الطائفية. لذلك كان الرأي حينها يتجه صوب تحريك المجتمع السياسي والخبرات السياسية داخل المكونات التاريخية في المجتمع العراقي من خلال إشراكها في السلطة في محاولة لدفعها إلى النضج باتجاه استيعاب المفاهيم الديمقراطية الجديدة والخوض في الممارسات المؤدية إليها كالانتخابات والتصويت وإطلاق الحريات وممارسات أخرى يمكن لها أن تساعد تلك المكونات ونخبها السياسية على تجاوز المرحلة الانتقالية واستيعاب التحول من النظام الشمولي الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي التعددي .

إلا إننا ومن خلال قراءة لواقع العملية السياسية اليوم نكتشف بان حكومة الشراكة كما نسميها اليوم والتي بني على أساسها النظام السياسي في العراق لم تنجح في إنضاج الفكر الديمقراطي لدى المجتمع السياسي ونخبه وبدل أن نشهد تقدما باتجاه الوعي الديمقراطي نجد أن بعض القوى السياسية أصبحت تتمسك بمفاهيم المحاصصة الطائفية لتكون في موضع الدفاع عن وجودها داخل العملية السياسية أكثر من العمل على تحقيق مسؤوليتها في إدارة الدولة وحرصها على البناء الديمقراطي الذي يعتمد على ما تفرزه نتائج الانتخابات.

وبالرغم من كل ذلك نجد أن المحاصصة تتكرس وتتعمق في كل دورة انتخابية أكثر وأكثر وتعتمدها الحكومات في تشكيلها بالرغم من عدم رضا الجميع عن هذا النظام في تقسيم السلطات والسبب يعود برأينا الى عدم نضوج الفكر الديمقراطي لدى البعض ممن لا يتقبل تواجده خارج الحكومة ولا يستوعب ثقافة المعارضة كقيمة سياسية يمكن أن تعمل على مراقبة العملية السياسية والأداء الحكومي وخدمة المواطن من خلال جلوسه على مقاعد المعارضة ويصرُ على خدمة المواطن من خلال تواجده في المناصب والوزارات لنشهد صراعا سياسيا على السلطة تحت عباءة المحاصصة الطائفية والانتماءات الاثنية والقومية .

وحسب ما تقدم من حقائق ومعطيات نجد أن الحاجة ملحة للخروج من نفق التوافقية والمحاصصة ربما من خلال اللجوء الى تشكيل حكومة أغلبية سياسية ، والضرورة العملية تقتضي قيام هذه الحكومة التي يجب أن يتم دعمها بتشريعات معينة كقانون الأحزاب وتعديلات في النظام الانتخابي الذي افرز الحكومات السابقة على ألا تكون حكومة الأغلبية هذه مجرد محاولة لاحتواء أزمة سياسية تولدت جراء فشل حكومة الشراكة بل يجب ان تكون مخرجا باتجاه التخلص من التوافقية والمحاصصة التي تبعدنا عن بناء دولة المؤسسات .